Media Monitoring Template

Table of Content

Kindly click on the LOGO of each medium to read full article

النهار	Title	القصّار ناقش مشاركت القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للتنمية			
	Website	http://www.annahar.com	Date	10/4/2010	Page
السفير	Title	مناقشة دور المصارف بتمويل مشروعات البنية التحتية **القصار: لإقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص**			
	Website	http://www.assafir.com	Date	10/4/2010	Page
المستقبل	Title	اجتماع مصرفي في مكتب القصار يناقش تمويل مشاريع البنى التحتية			
	Website	www.almustaqbal.com	Date	10/4/2010	Page
L'Orient LE JOUR	Title	Kassar pour l'acc♪0lération du projet de loi sur le partenariat public-privé			
	Website	www.lorientlejour.com	Date	10/4/2010	Page
اللواء	Title	بحث والمصارف في دورهم بتمويل البنى التحتية القصّار : لاقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص			
	Website	www.aliwaa.com.lb	Date	10/4/2010	Page
البيرق	Title	دعا لاقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص القصّار بحث مع طربيه ومصرفين في مشاركة المصارف بتمويل مشاريع البنية التحتية			
	Website	www.albayrakonline.com	Date	10/4/2010	Page
الحياة	Title	المصارف اللبنانية تشترط تأمين أرضية قانونية للشراكة مع القطاع العام			
	Website		Date	10/4/2010	Page

النهار

18

AN-NAHAR Samedi 10 Avril 2010

القصار ناقش مشاركة القطاع المـ
في تمويل مشاريع البنية التحتية لـ

من اجتماع الوزير القصار بوفد جمعية المصارف.

لفت رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير عدنان القصار الى ان البيان الوزاري للحكومة اكد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، "وهي تشكل عنصراً أساسياً وحيوياً لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة، وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوافرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي تملك تأثيراً مهماً في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي".

ورد كلام القصار خلال اجتماع حضره الوزير عدنان السيد حسين، ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، والمصرفيون فريد روفايل، وجورج العشي، وسعد الأزهري، وعبد الرزاق عاشور، وفؤاد شاكر، ونديم القصار ومحمد بيهم. وكان بحث في موضوع مشاركة المصارف في تمويل مشاريع البنية التحتية ومتطلباته على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

وأكد المجتمعون أن القط
مواصلة دوره الأساس في د
الاقتصادية والاجتماعية، وا
في تمويل المشاريع الاستثم
البنية التحتية، "شرط تـ
والتشريعية المناسبة للشراك
العام والخاص". وشددوا عل
قانون الشراكة بين القطاعي
حالياً في مجلس النواب، تم
المناسبة لهذه الشراكة في
وبما يوفر مصلحة القطاع الم
كذلك ركزوا على أهمية مراع
التحتية ذات الانعكاس المب
العامة للدولة وتعزيز النمو
يتناسب مع الطاقات المتـ
الخاص عموما. وتأتي في ا
والمياه والسدود والطرق والات
الى أهمية ادارة المشاريع ذا
بغية ضمان حسن استمراريت
المناسب الذي يضمن حسـ
أعمالها وانتاجها للفوائد المر
وكلّفت لجنة للمتابعة وال
المعنية للتعجيل في اقرار م
القطاعين العام والخاص، ن
اتخاذ ما يلزم من خطوات عمل

Back to Top

السفير

السفير جريدة السفير 2010 ©
www.assafir.com

اقتصاد
تاريخ العدد 2010/04/10 العدد 11562

مناقشة دور المصارف بتمويل مشروعات البنية التحتية

القصار: لإقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بدعوة من وزير الدولة ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، عقد، امس، اجتماع في مكتبه الخاص ضم الوزير عدنان السيد حسين، والدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف، وفريد روفايل، جورج العشي، سعد الأزهري، عبد الرزاق عاشور، فؤاد شاكر، نديم القصار، ومحمد بيهم. وخصص للبحث في موضوع مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشروعات البنية التحتية في لبنان ومتطلبات هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني .

وأكد المجتمعون أن القطاع المصرفي حريص كل الحرص على مواصلة دوره الأساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وأنه على استعداد كامل للمشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية المتوافرة في قطاعات البنية التحتية، شرط توافر الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص .

وفي هذا المجال، شدد المجتمعون على أهمية وضرورة الإسراع في إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الموجود حاليا في مجلس النواب، تمهيدا للبحث في الأساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كما ركزوا على أهمية مراعاة أولويات مشروعات البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني عامة. ويأتي في طليعة ذلك مشروعات الكهرباء والمياه والسدود والطرق والاتصالات .

كما أكد المجتمعون على أهمية إدارة المشروعات ذات الصلة بالبنية التحتية بمعايير القطاع الخاص من أجل ضمان حسن استمراريتها وتحقيق المردود المالي المناسب الذي يضمن حسن وسلامة أدائها وتطور أعمالها وإنتاجها للفوائد المرجوة للاقتصاد الوطني .

وقد كلفت لجنة من أجل المتابعة والاجتماع بالمراجع الرسمية المعنية للإسراع في إقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمهيدا للمضي قدما في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية مناسبة .

وبهذه المناسبة، قال القصار» :لقد أكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل عنصرا أساسيا وحيويا لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوافرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي لها تأثير مهم في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي. ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة من أجل إيجاد هذه الشراكة وتطويرها وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في لبنان .«

Back to Top

المستقبل

اجتماع مصرفي في مكتب القصار

يناقش تمويل مشاريع البنى التحتية

المستقبل - السبت 10 نيسان 2010 - العدد 3619 - المستقبل الإقتصادي - صفحة 12

ناقش اجتماع عقد في مكتب الوزير عدنان القصار موضوع مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشروعات البنية التحتية في لبنان، ومتطلبات هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني .

وحضر الاجتماع الوزير عدنان السيد حسن ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه وكل من فريد روفايل، جورج العشي وسعد الازهري وعبد الرزاق عاشور وفؤاد شاكر ونديم القصار ومحمد بيهم، واكد المجتمعون في بيان "ان القطاع المصرفي حريص كل الحرص على مواصلة دوره الاساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وانه على استعداد كامل للمشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية المتوفرة في قطاعات البنية التحتية شرط توفر الارضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص".

وشدد المجتمعون "على اهمية وضرورة الاسراع في اقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموجود حاليا في مجلس النواب تمهيدا للبحث في الاساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني"، كما ركزوا "على اهمية مراعاة اولويات مشروعات البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص بشكل عام ويأتي في طليعة ذلك مشروعات الكهرباء والمياه والسدود والطرقات والاتصالات".

واكد المجتمعون "اهمية ادارة المشروعات ذات الصلة بالبنية التحتية بمعايير القطاع الخاص من اجل ضمان حسن استمراريتها، وتحقيق المردود المالي المناسب الذي يضمن حسن وسلامة ادائها وتطور اعمالها وانتاجها للفوائد المرجوة للاقتصاد الوطني".

وكلفت لجنة من اجل المتابعة والاجتماع بالمراجع الرسمية المعنية للاسراع في اقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمهيدا للمضي قدما في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية مناسبة.

وتحدث الوزير القصار فقال :" لقد اكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تشكل عنصرا اساسيا وحيويا لدعم النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المالية العامة للدولة، وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية، ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة، من اجل ايجاد وتطوير هذه الشراكة وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للنمو الاقتصادي في لبنان".

Back to Top

L'Orient LE JOUR

Réunion

Kassar pour l'accélération du projet de loi sur le partenariat public-privé

Le président des organismes économiques, le ministre d'État Adnane Kassar, s'est réuni hier avec plusieurs instances économiques et bancaires, dont le président de l'Association des banques au Liban (ABL), Joseph Torbey, avec lesquelles il a discuté de l'importance d'accélérer le projet de loi sur le partenariat entre les secteurs public et privé. Les participants à la réunion ont en outre insisté sur la capacité et la détermination des banques à financer des projets d'investissements en vue de développer plusieurs secteurs économiques et sociaux du pays et d'exploiter ainsi l'excès de liquidités dans le secteur bancaire tout en satisfaisant les intérêts nationaux. Le ministre Kassar et les participants à la réunion se sont ainsi penchés sur les moyens de financer les projets d'infrastructure en vue de contribuer au développement économique du pays. C'est dans cette perspective qu'ils ont souligné la nécessité d'aboutir à un accord au niveau du projet de loi, puisque le partenariat entre ces deux secteurs sera bénéfique à plus d'un niveau.

Le ministre d'État Adnane Kassar au cours de la réunion hier.

Back to Top

اللواء

بحث والمصارف في دورهم بتمويل البنى التحتية

القصار: لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ترأس وزير الدولة عدنان القصار اجتماعاً لمناقشة مشاركة المصارف في تمويل مشروعات البنية التحتية بما يكفل سلامة القطاع ومصلحة الاقتصاد الوطني بحضور الوزير عدنان السيّد حسين ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه وكل من فريد روفايل، جورج العشي، سعد الازهري، عبد الرزاق عاشور، فؤاد شاكر، نديم القصار ومحمّد بيهم. وشدّد المجتمعون على أهمية وضرورة الإسراع في إقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموجود في مجلس النواب تمهيداً للبحث في الأساليب المناسبة لهذه الشركة في شتى المجالات الحيوية وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

وطالب المجتمعون بضرورة مراعاة أولويات مشروعات البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني بشكل عام ويأتي في طليعة ذلك مشروعات الكهرباء والمياه والسدود والطرقات والاتصالات.

وأوضح المجتمعون أن القطاع المصرفي حريص كل الحرص على مواصلة دوره الأساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وانه على استعداد كامل للمشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية المتوفرة في قطاعات البنية التحتية شرط توفر الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.

ومن جهة أخرى قال الوزير القصار: «لقد اكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل عنصراً اساسياً وحيوياً لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي لها تأثير مهم في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة من أجل ايجاد وتطوير هذه الشراكة وبما يُعزز دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للنمو الاقتصادي في لبنان.

Back to Top

البيرق

دعا لاقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

القصار بحث مع طربيه ومصرفيين في مشاركة المصارف بتمويل مشاريع البنية التحتية

بدعوة من رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير عدنان القصار، عقد اجتماع امس في مكتبه الخاص ضم الوزير عدنان السيد حسين، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه، والمصرفيين السادة فريد روفايل ،جورج العشي، سعد الازهري، عبد الرزاق عاشور ، فؤاد شاكر، نديم القصار، ومحمد بيهم، وخصص الاجتماع للبحث في موضوع مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشاريع البنية التحتية في لبنان ومتطلبات هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني. واكد المجتمعون ان القطاع المصرفي حريص كل الحرص على مواصلة دوره الاساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وانه على استعداد كامل للمشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية المتوفرة في قطاعات البنية التحتية، شرط توفر الارضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا المجال، شدد المجتمعون على اهمية وضرورة الاسراع في اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الموجود حاليا في مجلس النواب، تمهيدا للبحث في الاساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كذلك ركزوا على اهمية مراعاة اولويات مشاريع البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المثنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني بشكل عام، ويأتي في طليعة ذلك مشاريع الكهرباء والمياه والسدود والطرقات والاتصالات. واكد المجتمعون اهمية ادارة المشاريع ذات الصلة بالبنية التحتية بمعايير القطاع الخاص من اجل ضمان حسن استمراريتها وتحقيق المردود المالي المناسب الذي يضمن حسن ادائها وسلامته وتطور اعمالها وانتاجها للفوائد المرجوة للاقتصاد الوطني.

وكلفت لجنة للمتابعة والاجتماع بالمراجع الرسمية المعنية للإسراع في اقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمهيدا للمضي قدما في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية مناسبة.

وفي المناسبة، قال الوزير القصار: اكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل عنصرا اساسيا وحيويا لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي لها تأثير مهمة في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة من اجل ايجاد هذه الشراكة وتطويرها، وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للنمو الاقتصادي في لبنان.

Back to Top

الديار

بحث دور المصارف في تمويل مشروعات

القصار : علينا الإسراع في إقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بدعوة وزير الدولة ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار عقد اجتماع في مكتبه الخاص ضم معالي الوزير عدنان السيد حسين، والدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف، والسادة: فريد روفايل، جورج العشي، سعد الازهري، عبد الرزاق عاشور، فؤاد شاكر، نديم القصار، ومحمد بيهم. وخصص الاجتماع للبحث في موضوع مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشروعات البنية التحتية في لبنان ومتطلبات هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

خلال الاجتماع (دالاتي ونهرا)

وشدد المجتمعون على أهمية وضرورة الاسراع في اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الموجود حاليا في مجلس النواب، تمهيدا للبحث في الاساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كما ركزوا على اهمية مراعاة اولويات مشروعات البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقد كلفت لجنة من اجل المتابعة والاجتماع بالمراجع الرسمية المعنية للاسراع في اقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمهيداً للمضي قدماً في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية مناسبة.

وبهذه المناسبة، صرح الوزير القصار قائلا: «لقد أكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل عنصراً اساسياً وحيويا لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي لها تأثير مهم في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن سنتابع هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة من اجل ايجاد وتطوير هذه الشراكة وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للنمو الاقتصادي في لبنان».

Back to Top

الحياة

المصارف اللبنانية تشترط تأمين أرضية قانونية للشراكة مع القطاع العام

□ بيروت – «الحياة»

■ أكد القطاع المصرفي اللبناني حرصه على الاستمرار في دوره الداعم لـ «التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، واستعداده الكامل للمشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية المتوافرة في قطاعات البنية التحتية». لكن اشترط «تأمين الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص».

أعلن هذا الموقف بعد اجتماع دعا إليه وزير الدولة رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان عدنان القصار، حضره وزير الدولة عدنان السيد حسين، ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية ورؤساء مجالس إدارة مصارف وممثلون عنها، بحثوا في مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشاريع البنية التحتية في لبنان ومتطلبات هذا التمويل، على نحو يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

وشدّد المجتمعون في بيان أذاعوه بعد الاجتماع، على ضرورة «الإسراع في إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الموجود حالياً في المجلس النيابي، تمهيداً للبحث في الأساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، بما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني». وركزوا على أهمية «مراعاة أولويات مشاريع البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره، بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني عموماً». ولفتوا إلى أن في طليعتها الكهرباء والمياه والسدود والطرقات والاتصالات.

ولم يغفل المجتمعون أهمية «إدارة المشاريع المتصلة بالبنية بمعايير القطاع الخاص حسن استمرارها وتحقيق المالي المناسب الضامن لـ وسلامته، وتطور أعمالها للفوائد المرجوة للاقتصاد وأعلن البيان «تكليف لجنة المراجع الرسمية المعنية للإسراع في إقرار مشروع قانون بين القطاعين العام والخاص».

وذكّر القصار بالبيان الـ «أكد الشراكة بين القطا والخاص، والتي تشكل عنـ وحيوياً لدعم النمو ا وتحسين الظروف المالية للدولة، وتوظيف جزء من المالية المتوافرة لدى القطا في مجالات البنية التحتـ في عملية التنمية ببعديها والاجتماعي».

Back to Top